

(٣٦) المخالفون لأهل السنة في باب الإيمان

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

أما بعد: أما وقد علمنا قول أهل السنة والجماعة واعتبرناه هو الوسط والمعيار فلننظر الآن إلى أقوال

المخالفين: المخالفون لأهل السنة والجماعة في هذا الباب صنفان:

صنف من أهل التفريط: وهم المرجئة. وصنف من أهل الإفراط والتشدد: وهم الوعيدية.

أهل السنة والجماعة وسط في باب الإيمان وحكم مرتكب الكبيرة بين طرفين:

الطرف الأول: أهل التفريط والتساهل: وهم المرجئة.

والطرف الثاني: أهل التشدد والوعيد: وهو الوعيدية من الخوارج والمعتزلة.

أما أهل التفريط والتساهل فهم ثلاث طبقات: المرجئة ثلاث طبقات، واعلموا - كحد فاصل - أن

الإرجاء وصف يُطلق على كل من أخرج العمل عن مسمى الإيمان، من أخرج العمل عن مسمى الإيمان فهو

مرجئ، هذا هو الجامع لجميع طبقات المرجئة.

لكن أشد المرجئة إرجاء: الجهمية المنسوبون إلى الجهم بن صفوان السمرقندي، فإنه زعم أن الإيمان هو

معرفة القلب، أو ربما قال: هو تصديق القلب. فقط. فجعلوا الإيمان مجرد معرفة القلب أو تصديق القلب، فإذا

أطاف بالقلب هذا الأمر وعرفه فقد تم إيمانه. ولا ريب أن هذا الاعتقاد اعتقاد ساقط وباطل، لأنه يكفيك ما

يترتب عليه من اللوازم الفاسدة، ما الذي يترتب عليه؟ يترتب عليه أن مشركي العرب الذين بُعث فيهم النبي ﷺ

كانوا مؤمنين، لماذا؟ لأنهم كانوا عارفين، {وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ} [لقمان: ٢٥]

{وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ} [الزخرف: ٨٧]، إذن لو كان الإيمان هو مجرد المعرفة والإقرار لكان

مشركو العرب قد آمنوا، وكان عم النبي ﷺ أبو طالب مؤمن، لأن أبا طالب قد أنشد أبياتاً يثني فيها على النبي ﷺ

وعلى دينه، يقول:

من خير أديان البرية دينا

ولقد علمت بأن دين محمد

لرأيتني سمحاً بذاك مبينا

لولا الملامة أو مخافة سبة

ومع ذلك لم يشفع له علمه هذا وثناؤه على النبي ﷺ.

وللزم أيضاً على ذلك - على قول الجهمية-: أن يكون اليهود والنصارى مؤمنين، لم؟ لأن الله تعالى قد قال

عن اليهود والنصارى: {يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ} [البقرة: ١٤٦] ، فلو كان الإيمان بالمعرفة لكان الإيمان

باليهود والنصارى مؤمنين، وهذا لا يقول به مسلم، وقد أكفرهم الله تعالى في ثلاث آيات في آخر ما نزل من القرآن، في سورة المائدة.

بل وللزم على ذلك أن يكون فرعون وملؤه مؤمنين، لم؟ لأن الله تعالى قد حكى عن فرعون وعن ملئه قوله: {وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا} [النمل: ١٤] ، وشهد عليه موسى ﷺ بالمعرفة والعلم الباطن، فقال: {قَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَآئِرٍ} [الإسراء: ١٠٢] ، إذن لو كان الإيمان بمعنى المعرفة والتصديق الباطني لكان فرعون ومن معه مؤمنين، ولا يقول بذلك مسلم.

بل لو كان الإيمان بالمعرفة لكان إبليس أيضاً مؤمناً؛ إذ أن إبليس قال لربه: {فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ} [ص: ٨٢] فأقسم بعزة الله وبتدبيره وقدرته وغير ذلك.

فهذا يتبين لكم مقالة الجهمية وهم غلاة المرجئة مقالة ساطقة، يعني مجرد تصورهما يكفي في إبطالها، وهم الذين يقولون: لا يضر مع الإيمان ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة. صحيح لا ينفع مع الكفر طاعة، قال الله تعالى: {وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا} [الفرقان: ٢٣] ، أما قولهم: لا يضر مع الإيمان ذنب. هذا باطل، ليس صحيحاً أنه لا يضر مع الإيمان ذنب، بل قد تضر الذنوب أصحابها من أهل الكبائر، كما سيأتي بيانه - إن شاء الله تعالى.

أما الطبقة الثانية من طبقات المرجئة فهم الكرامية: المنسوبون إلى محمد بن كرام السجستاني، وهذه الطائفة الكرامية قد انقرضت، ولها مقالات في كثير من أبواب الدين، فكانت مقالتهم عجيبة جداً، يقولون: إن الإيمان: هو قول اللسان. ويكفي في إسقاط هذا القول قول الله تعالى: {إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ} [المنافقون: ١] ، فلو كان مجرد قول اللسان كافياً في إثبات الإيمان لكان المنافقون من أولى الناس بذلك، والعجيب في حال هؤلاء الكرامية أنهم يعتقدون أن من نطق بلسانه فهو مؤمن حقاً، لكن يقولون: المنافقون مؤمنون في الدنيا، وهم يوم القيامة مخلدون في النار. وهذا لا شك أنه تناقض، وقد أخطأ من نسب إلى الكرامية أنهم يقولون: إن المنافقين يوم القيامة في الجنة. وكأن من قال ذلك ظن أن، لما رأى أن هذا لازم القول ألزمهم به، ولكنهم لا يلتزمون به، ويقعون في تناقض؛ يقولون: هم في الدنيا مؤمنين. مؤمنين، لا يقولون: إنهم يعني تعاملهم معاملة المؤمنين، لو قالوا ذلك لاتسع الحال، لكن يقولون: لا، هم مؤمنين، هم أي المنافقين مؤمنون، وهم في الآخرة مخلدون في النار، فهذا القول أيضاً قول ساقط.

نأتي إلى الطبقة الثالثة: وهم مرجئة الفقهاء، أصحاب أبي حنيفة -رحمهم الله-، فإن إخواننا هؤلاء، وأقول ذلك لأن هذه لم تزل طريقة السلف أنهم يسهلون في ذكر الفرق بين مقالة مرجئة الفقهاء وبين مقالة عامة أهل السنة والجماعة، حتى إن أبا عبيد القاسم بن سلام -رحمه الله- لما ألف رسالة في الإيمان وذكر الطائفة الأولى وهم الجهمية وشنع عليهم، ثم بعد ذلك لما حكى مقالة مرجئة الفقهاء قال: وقال بعض. أو نحو هذا الكلام، وقال بعض العلماء ممن لهم يعني قدم في الدين والعلم وكذا وكذا. ثم خطأهم، ولكنه قال: إن مثل هذا الغلط مما يُتصور مثله ووقوعه، فلم يكن تعامله -رحمه الله- أعني أبا عبيد مع مرجئة الفقهاء وكلامه فيهم ككلامه مع الجهمية، وهذا هو الذي ينبغي للعالم الراسخ ولطالب العلم الموفق أن يميز بين المقالات، وأن يعطي كل ذي حق حقه، وألا يحشر الجميع في خندق واحد، بل يميز بين الطبقات، هكذا قام الدين على العدل والإنصاف: {وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا} [الأنعام: ١٥٢].

فما هي مقالة مرجئة الفقهاء؟ مرجئة الفقهاء يقولون: الإيمان قول باللسان واعتقاد بالجنان، والعمل ثمرة من ثماره.

ما هي أوجه الاتفاق؟ وما هي أوجه الافتراق بينهم وبين أهل السنة والجماعة؟ انتبهوا لهذه الأوجه: كلا الفريقين -مرجئة الفقهاء وأهل السنة والجماعة- مجمعون على: أن المطيع محمود في الدنيا مثاب في الآخرة.

كلا الفريقين متفقون على: أن العصي مذموم في الدنيا مستحق للعقوبة في الآخرة. كلا الفريقين متفقان على: وجوب، على: امتثال الأوامر واجتناب المناهي وإقامة الحدود والتعزيرات وتعظيم الأمر والنهي. لا فرق.

ثم -وهي قضية أساسية- كلا الفريقين متفقان على: أن مرتكب الكبيرة لا يخرج عن حد الإيمان، ولا يدخل في دائرة الكفر. رأيتم، إذن لقائل أن يقول: إذن ليس ثم مشكلة، والأمر كما قال كثير من الشراح: الخلاف بيننا وبينهم خلاف لفظي. وهكذا قال شارح الطحاوية -رحمه الله- ابن أبي العز الحنفي: أن الخلاف بين أصحاب أبي حنيفة وجمهور أهل السنة خلاف لفظي.

ولكن الأمر عند التحقيق والتأمل يتبين بأن فيه ما هو لفظي، وفيه ما هو معنوي، فلو أتينا مثلاً إلى بيان حقيقة الإيمان لوجدنا الفرق في هذا الأمر: أن أهل السنة والجماعة، أهل السنة والجماعة يُدخلون العمل في مسمى الإيمان وحقيقته وتركيبه، بينما مرجئة الفقهاء يخرجونه عنه ويجعلونه زائداً وليس داخلاً فيه.

أيضاً: في حد الكفر: أهل السنة والجماعة يقولون: كما أن الإيمان تعلق بالقلب وباللسان وبالجوارح فالكفر أيضاً يتعلق بالقلب وباللسان وبالجوارح. فالكفر عند أهل السنة والجماعة نوعان: كفر اعتقادي، وكفر عملي. ومرجئة الفقهاء يقولون: كلا، الكفر فقط هو كفر الجحود والاستحلال. كفر الجحود والاستحلال، وليس هناك كفر عملي.

أهل السنة والجماعة يقولون: كل ما سماه الشارع كفراً فإننا نسميه باسمه، ثم ننظر بعد ذلك: هل هذا الكفر كفر أكبر؟ أم كفر أصغر؟.

مرجئة الفقهاء يقولون: ما سماه الشارع كفراً من الأعمال فهو ليس كفراً حقيقياً ولكنه كفر مجازي. وهذا مما يصدق عليه أن الخلاف فيه لفظي، تأملوا: حينما يقول النبي ﷺ: (ثنتان في الناس هما بهما كفر: الاستسقاء بالنجوم والنياحة على الميت)، طيب، أهل السنة والجماعة يقولون: نقول كما قال النبي ﷺ: هو كفر حقيقة، وليس مجازاً، لكن الكفر ينقسم إلى قسمين: كفر مخرج عن الملة، وكفر لا يُخرج عن الملة. يعني كفر أكبر وكفر أصغر، والاستسقاء بالنجوم والنياحة على الميت من الكفر الأصغر.

مرجئة الفقهاء يقولون: ليس كفراً على الحقيقة، وإنما كفر مجازي. فهذا يبدو فيه الاختلاف أنه لفظي، وبالتالي فإن أهل السنة والجماعة أسعد بالدليل، لأنهم وافقوا النص لفظاً ومعنى، ومرجئة الفقهاء وافقوا النص معنى وخالفوه لفظاً.

طيب، كذلك مثلاً حينما نأتي إلى مسألة أخرى: وهي مسألة زيادة الإيمان ونقصانه. أهل السنة والجماعة يقولون: الإيمان يزيد وينقص.

مرجئة الفقهاء يقولون: كلا، الإيمان شيء واحد، لا يزيد ولا ينقص. وهذا من الفروق الحقيقية، أهل السنة والجماعة نظراً لأنهم يُدخلون الأعمال في مسمى الإيمان، لأنهم يرون -أيضاً- أن التصديقات تتفاوت يقولون: الإيمان يزيد وينقص. مرجئة الفقهاء لما كان الإيمان عندهم اعتقاد القلب المعبر عنه باللسان قالوا: الإيمان شيء واحد، إما أن يوجد كله أو يُعدم كله. إما أن يوجد كله أو يُعدم كله. فهذا فرق حقيقي.

أيضاً من المقارنة وأوجه الافتراق بين الطائفتين: مسألة الاستثناء في الإيمان: أهل السنة والجماعة يُجيزون الاستثناء في الإيمان. يعني ما المقصود بالاستثناء في الإيمان؟ يعني قول الإنسان: أنا مؤمن إن شاء الله. بل ربما يوجبون ذلك.

مرجئة الفقهاء يقولون: لا يجوز الاستثناء في الإيمان. لأن الإيمان عندهم شيء واحد، كما لو كنت تملك هوية أو هوية -وهذا صوابها بضم الهاء: هوية-، كما لو هوية أو جنسية لبلد معينة: إما أن تملكها أو لا

تملكها، فهم يقولون: كذلك الإيمان: إما أن يكون عندك، أو لا يكون. لأن الإيمان عندهم لا يتفاضل، شيء واحد، إما أن، لأنه متعلق بالقلب فقط، أما أهل السنة والجماعة فإنهم لا يسوغون أن يقول الإنسان بإطلاق: أنا مؤمن. لأن الإيمان عندهم درجات، فإذا قال الإنسان: أنا مؤمن. بإطلاق فقد زكى نفسه.

كذلك من أوجه الافتراق عند أهل السنة والجماعة: أن المؤمنين يتفاضلون، أن المؤمنين يتفاضلون: {فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ} [فاطر: ٣٢] ، ففي المؤمنين من يقال عنه: أكمل إيماناً. وفيهم من هو دون ذلك، ويُفترق أهل السنة والجماعة بين الإيمان المطلق ومطلق الإيمان، فالإيمان المطلق: هو الإيمان الكامل، ومطلق الإيمان: الحد الأدنى منه.

مرجئة الفقهاء - كما مر بنا في كلام الطحاوي - رحمه الله - قال: وأهله في أصله سواء - فالإيمان عندهم: إيمان أتقى الناس كإيمان أفجر الناس، إيمان أفجر الناس كإيمان جبرائيل وميكائيل ومحمد وسائر الأنبياء عليهم صلوات الله وسلامه، لأن هذا الإيمان شيء إما أن يُعرف أو لا يُعرف، وإنما يكون التفاضل في التقوى والأعمال وهي خارج الإيمان. رأيتم؟ فهم لا يقولون بتفاضل المؤمنين.

أيضاً: من أوجه الفرق، لكي يتبين لنا - معشر طلبة العلم - أثر هذا الاختلاف، وأنه لا يُقال: خلاف صوري. خلاف لفظي فقط. لا، خلاف حقيقي، الولاية: عند أهل السنة والجماعة: الولاية تبعص، فأهل السنة والجماعة يجبون المؤمن بحسب درجته إيمانه وطاعته وتقواه، ويوالونه على هذا، ويرون أن الولاية تتفاوت، فيوالون أهل، أصحاب الإيمان الكُمل أعظم ما يوالون الفساق، فللفساق نوع موالاة ولكنها ليست كموالاة أصحاب العلم والإيمان والتقوى.

عند مرجئة الفقهاء الولاية سواء، لا فرق، لأنهم كلهم متفقون في أصل الإيمان، ولهذا يقعون في إشكالات وليس كثير.

هذه بعض، أو معظم أوجه الاتفاق والافتراق بين الطائفتين، ولكن كما ترون يعني أن الأمر بالنظر إلى الأثر الظاهر والأحكام الإجرائية لا يظهر له شيء على السطح، لماذا؟ لأن إخواننا من أصحاب أبي حنيفة لو زنى زان لأقاموا عليه الحد، لو شرب شارب لأقاموا عليه الحد، يشنون على المحسنين والمطيعين ويرجون لهم ويخافون على المسيئين كما نخاف، ويُجرون الأحكام والحدود والتعزيرات وغير ذلك سواء بسواء. فلهذا لا يظهر أثر الفرق، بخلاف المرجئة الغلاة الذين يقولون: لا يضر مع الإيمان ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة. أصحاب أبي حنيفة لا يقولون: لا يضر مع الإيمان ذنب. يقولون: إن العاصي مذموم في الدنيا مستحق للوعيد وللعقاب في الآخرة.

طيب، قد فرغنا من هذه الطبقات الثلاث من المرجئة: وهم الجهمية والكرامية ومرجئة الفقهاء.

واعلموا: أن السلف -رحمهم الله- قد تناولوا هذه القضية واعتنوا بها غاية العناية، وصنفوا فيها المصنفات، وردوا على المرجئة الغلاة، كما ردوا أيضاً على مرجئة الفقهاء، وحسموا الأمر بشكل لم يبق معه أدنى التباس، واتضح موقف أهل السنة والجماعة من مسألة العمل: وأن العمل ركن من أركان الإيمان، كما القلب، كما اللسان. يعني الجوارح يتعلق بها الإيمان كما يتعلق الإيمان بالقلب، وكما يتعلق باللسان، لا إشكال عندهم، وبهذا يتبين لكم خطأ بعض إخواننا المعاصرين الذين أيضاً قابلوا بدعة ببدعة، فلما رأوا التكفيريين والغلاة في هذا الزمان وأنهم يكفرون ببعض الأعمال، قابلوهم بالقول: **إن العمل شرط كمال لا شرط صحة.** وهذا عبارة ليست صحيحة، لا يُقال عن ركن العمل أنه شرط كمال. كيف يكون الشيء شرطاً والشرط: هو الذي يلزم من عدمه العدم؟ ويكون في نفس الوقت كمال؟ هذا لا يستقيم، لا يكون العمل مستثنى دون قول القلب وقول اللسان، بل هو كقول القلب وكعمل اللسان، وكقول اللسان، كذلك أيضاً عمل الجوارح.

فبعض إخواننا الذي يشتغلون بالسنة والحديث صاروا يقولون بهذا القول، ويقولون: إن العمل شرط كمال وليس شرط صحة. وكأنهم بذلك يريدون دفع مقالة التكفيريين والغلاة، لكن دوماً نقول: الخطأ لا يُعالج بالخطأ، وإنما يعالج بالصواب، فلا يحملنا شأن قوم على أن ننتقل إلى طرف آخر. فهذه المقالة مقالة محدثة، ولهذا صدرت عن اللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة وعن بعض العلماء بصفتهم الشخصية فتاوى مطولة ومبسوطة في إنكار هذا القول ونشازه عن مقالة أهل السنة والجماعة، والواجب على طلبة العلم المنتمين إلى السلف واتباع السنة أن يرجعوا إلى الحق وأن تكون كلمتهم سواء، فإن هذه القضية قد قُتلت بحثاً، وفرغ منها أهل السنة والجماعة، ولم يبق فيها مجال للتباس.

أما إذا انتقلنا إلى الجانب الآخر: وهو جانب الغلاة: فإن هؤلاء الغلاة يوافقون أهل السنة والجماعة في تعريف الإيمان، فيقول قائلهم: نعم، الإيمان قول باللسان واعتقاد بالجنان وعمل بالأركان. ما شاء الله، هذا هو المطلوب، لكنهم يفسدون هذا أيما إفساد حينما يقولون: إن من انتقص شيئاً من هذه الأركان هدم إيمانه بالكلية. من انتقص شيئاً من هذه الأركان. يعني من اعتقاد القلب أو قول اللسان أو عمل الجوارح من الواجبات أو وقع في شيء من المحرمات، فقد هدم إيمانه كله، هدم إيمانه كله، هؤلاء هم الوعيدية، وإنما سُموا وعيدية لقولهم بإنفاذ الوعيد، لقولهم: كل من توعدهم الله تعالى بوعيد في الآخرة من أصحاب الكبائر فلا بد أن ينفذ الله فيه وعيده، ولا ينظرون في أحاديث الشفاعة ولا غيرها، ويرون أن من ارتكب كبيرة بفعل أو ترك فقد هدم إيمانه بالكلية.

هؤلاء الصنفان: أحدهما: الخوارج: وهم الذين أخبر عنهم النبي ﷺ في غير ما حديث كما قال الإمام

أحمد: صح عن رسول الله ﷺ فيه عشرة أحاديث. وربما مجموعها أكثر، لكن المقصود: ما فيه فرقة من الفرق

حظيت بعناية وبيان وتسمية وتوصيف خلقي وخلقي كما الخوارج، وذلك لالتباس أمرهم، لأن ظاهر أمرهم الصلاح والحمية للدين والاجتهاد في العبادة، كما قال النبي ﷺ: (تحقرون صلاتكم عند صلاتهم، وصيامكم عند صيامهم، يبرقون من الدين كما يبرق السهم من الرمية)، فلما كانت فتنتهم عظيمة ومحتتهم مدهشة بين النبي ﷺ حالهم تمام البيان، فحيثئذ، قالت الخوارج: إن من ارتكب كبيرة فقد خرج من الإيمان ودخل في الكفر لقول الله تعالى: **{هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ}** [التغابن: ٢]، فمن أزيل عنه وصف الإيمان لزم أن يحل عليه وصف الكفر، ليس ثم إلا إيمان أو كفر، أما المعتزل فكما هي عاداتهم، يعني مذهبهم هجين في كل أبواب الدين، والأشاعرة مثلهم، فقالت المعتزلة: إنه قد خرج من الإيمان لكنه لم يدخل في الكفر. إذن أين ذهب؟ خرج من الإيمان ولم يدخل في الكفر، أين ذهب؟ اخترعوا عقيدة المنزلة بين المنزلتين، فقالوا: إنه في منزلة بين المنزلتين، لا هو مؤمن ولا كافر. وهي مقالة لم يسبقوا إليها، وأول من قال بها: واصل بن عطاء، وفي ذلك قصة مشهورة، إذ كان واصل من أصحاب الحسن البصري -رحمه الله-، فجاء أعرابي وسأل الحسن عن حكم مرتكب الكبيرة، فأطرق الحسن يصوغ جواب، لأن الأئمة السلف -رحمهم الله- يعتنون بالبيان وضبط كلماتهم، فابتدر واصل بن عطاء وقال: أنا لا أقول: هو مؤمن ولا هو كافر، بل هو في منزلة بين منزلتين. ثم قام إلى سارية من سواري مسجد البصرة يقرر مذهبه، واجتمع عليه بعض أصحابه مثل عمرو بن عُبيد وغيره، قال الحسن: اعتزلنا واصل. فسموا: معتزلة. هكذا قيل في بعض الروايات، فهؤلاء أخرجوا مرتكب الكبيرة عن مسمى الإيمان، ولكنهم لم يدخلوه في مسمى الكفر، وجعلوه في منزلة بين المنزلتين، ولاحظوا: هذا ليس مثل قول أهل السنة والجماعة: إنه فاسق. لا، أهل السنة والجماعة حينما يقولون: فاسق. يقولون: الفاسق مؤمن، مؤمن فاسق. يعني له وصف الإيمان، لكن إيمانه ناقص بسبب فسقه، أو يقولون: مؤمن بإيمان فاسق بكبيرته، لكن هؤلاء حينما يقولون: في منزلة بين المنزلتين. يلتزمون بأن هذا مرتكب الكبيرة قد زال عنه وصف الإيمان، قد زال عنه وصف الإيمان، وهذا هو الافتراق بين أهل السنة والجماعة وبين هؤلاء الوعيدية. إذن هذه مقالات الناس في هذه المسألة العظيمة: مسألة مرتكب الكبيرة. وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.